بهرا الضياء

قراءة موضوعية للخارطة السياسية العراقية في ضوء التحضيرات الانتخابية

بقلم: خوشابا سولاقا

من الضروري جدا وفي مثل هذه الاجواء الانتخابية المحتدمة ان نعيد قراءة الخارطة السياسية لتوزيع القوى السياسية العراقية على ارض الواقع العراقي وما حصل من تغييرات جوهرية على بنية هذه الخارطة منذ الانتخابات السابقة من حيث اصطفاف القوى السياسية الفاعلة في العملية السياسية الجارية والتحول النوعي الكبير الذي حصل في طبيعة وجوهر خطابها المعلن وخطابها السياسي عشية انتخابات مجلس النواب المقبلة وما ظهر من قوى سياسية وتكتلات انتخابية جديدة ذات توجهات وطنية مختلفة تختلف كليا عن توجهات ومنطلقات الخطاب السياسي للكتل التي تنافست في الانتخابات النيابية السابقة في عام ٢٠٠٥.

ان اجراء دراسة مقارنة ومقاربة بين ما هو معلن اليوم من قبل التكتلات الانتخابية المتنافسة في خطابها السياسي وبين ما كان معلن في انتخابات عام ٢٠٠٥ لنفس الكتل ولو تغيرت اسماؤها اليوم ستكون هذه الدراسة مؤشرا للاستدلال على مسار توجه تطور السياسة العراقية على كافة المستويات في المستقبل القريب اي مستقبل ما بعد الانتخابات، ومن ثم وضع مؤشرات الاستدلال لرسم خارطة الطريق الجديد لمسار العملية السياسية العراقية المتعثرة من اجل الدفع بها الى الامام بقوة لبناء عراق جديد، عراق ديمراطي اتحادي تعددي لامكان فيه للاستئثار بالسلطة من قبل طرف دون مشاركة الاطراف الاخرى، ولا فيه ايضا إقصاء او تهميش او إلغاء لأي مكون من مكونات الشعب العراقي القومية والاجتماعية والسياسية، عراق حر يكون وطن لجميع العراقيين بكل مكوناتهم دون استثناء او تمييز.

كانت الكتل السياسية المتنافسة في انتخابات عام ٢٠٠٥ كتل واضحة المعالم والتوجهات السياسية بملامحها القومية والطائفية المذهبية وذات طابع فيه درجة عالية من التشدد تجاه قبول الاخر كشريك في الوطن وكانت لتكتلات ذات خطاب سياسي يحمل الكثير من ملامح وسمات الخصوصية القومية والطائفية المذهبية مع غياب التوجه الوطني الديمقراطي فيه، الا ما ندر لبعض الكتل السياسية الصغيرة نسبيا والتي همشت في العملية السياسية. وعليه جاءت تركيبة مجلس النواب مجسدة لمحتوى هذا الخطاب السياسي ومكرسة لسياسة المحاصصة القومية والطائفية المذهبية على حساب تغييب السياسة الوطنية الشاملة والمشاركة الوطنية في صنع القرار الوطني. وفقا لهذا الواقع المحاصصي والتوافقي المشوه تم إقصاء وتهميش بل إلغاء دور الكثير من القوى الوطنية والديمقراطية المخلصة التي افرزتها الانتخابات من المشاركة برسم سياسة البلاد وبذلك تحولت قاعة اجتماعات مجلس النواب خلال دورته الحالية طيلة اربع سنوات الى مجرد ساحة مباريات المصالح الطائفية والاثنية والفئوية وحتى الشخصية ومنتدى للحوارات والنقاشات البيزنطية العقيمة والمشاكسات والتجاذبات والمهاترات السياسية بين القوى السياسية المتصارعة القومية والطائفية المذهبية المسيطرة على قرار مجلس النواب لتمرير سياسة الصفقات التي تخدم خصوصيات المحاصصة والمعادية لمصالح الوطن في جوهرها على حساب تأخير تشريع القوانين التي تخدم مصالح الطبقات الفقيرة والكادحة من الشعب وتقدم وتطور البلاد، كما ان هذه التركيبة بهذا الشكل قد اضعفت دور المجلس الرقابي في متابعة ومراقبة اداء السلطة التنفيذية لمهامها ومحاربة الفساد المالي والاداري المستشري في اجهزة الدولة من اعلى مستوياتها الى ادناها، حيث كان المجلس طيلة دورته التي اوشكت على نهايتها عاجزا عن محاسبة احدا من مسؤولي الدولة بسبب الفساد والتجاوزات على المال العام وذلك لوجود حماية من داخل المجلس نفسه على هؤلاء الفاسدين والمتجاوزين على حقوق الوطن والشعب بسبب ما تمليه على المجلس سياسة المحاصصة والديمقراطية التوافقية، وهكذا يتم غض النظر من قبل المجلس عن الكثير من الممارسات السلبية غير المشروعة التي يمارسها هذا المسؤول او ذاك من هذا الطرف او ذاك هنا وهناك في اجهزة الدولة المختلفة على حساب مصالح الشعب مراعاة لمبدأ الديمقراطية التوافقية والمحاصصة التي ابتلي بها العراق.

اي ان كل طرف يرعى مصالحه ويحمي ممثليه في اجهزة الدولة من المساءلة القانونية والمحاسبة من خلال غضه النظر عن تجاوزات وسلبيات الطرف الاخر عملا بقاعدة (احميني احميك ولتذهب المصلحة العامة الى الجحيم....!!!) هذا هو واقع الحال في مجلس النواب العراقي الحالي الذي ولد من رحم المحاصصة وترعرع في ظل رعاية وحماية الديمقراطية التوافقية العرجاء والمنافية للديمقراطية الحقيقية النابعة من ارادة الشعب. اما عند النظر الى واقع الخارطة السياسية للكتل السياسية الانتخابية التي اعلنت عن نفسها لحد الان والتي ستخوض الانتخابات المقبلة لمجلس النواب ستجد على الاقل ظاهريا ان تلك الكتل التي كانت سابقا قد تشكلت على اساس الولاء القومي او الطائفي المذهبي قد بدأت عليها مؤشرات التفكك والتشرذم والتحول الى كتل متعددة ومتناقضة وذات رؤى وتوجهات سياسية مختلفة وقد تحول خطابها السياسي على الاقل على المستوى الاعلامي الى خطاب وطني وديمقراطي في بعض الجوانب نوعا ما، وهذا ما هو ظاهر للعيان حتى في تسميات تلك الكتل وشعاراتها الانتخابية، وحتى بعضا منها قد ذهبت في خطابها السياسي المعلن وبرامجها السياسية الى رفع شعارات معادية للطائفية السياسية وسياسة المحاصصة والديمقراطية التوافقية، وكما يلاحظ ايضا على هذه التكتلات تنوع التمثيل في تركيبتها البنيوية بحيث يتضمن تكوينها مختلف مكونات الشعب العراقي، القومية،الدينية، الطائفية والسياسية حتى وان كان ذلك دون مستوى الطموح ولاغراض انتخابية، الا انه يشكل بحد ذاته مؤشرا ايجابيا وخطوة تقدمية نحو الامام على المسار الوطني الصحيح عند المقارنة والمقاربة بما كان عليه الوضع السياسي عشية انتخابات عام ٢٠٠٥.

ان اختفاء الشعارات التي تدعو للمحاصصة والتوافقية والطائفية المذهبية المسيسة والقومية الشوفينية ورفض الاخر من الخطاب السياسي للكتل الانتخابية المتنافسة وحل محله الخطاب الوطني العراقي والدعوة الى اقامة نظام ديمقراطي تعددي اتحادي ونشر ثقافة التعايش السلمي والتآخي القومي والديني والمذهبي والولاء الوطني وبناء السلم الاهلي والمشاركة الوطنية، يعتبر بحد ذاته تحولاً وتطوراً نوعياً في مسيرة العملية السياسية من اجل بناء عراق ديمقراطي حر. ولكن ما يؤسف له في ذات الوقت في الخارطة السياسية العراقية هو ضعف وتفكك وتشرذم قوى التيار الوطني الديمقراطي بكل فصائله المختلفة الوطنية والديمقراطية والليبراليه واليساريه، والذي كان من المفروض به ان يحشد قواه ويخرج الى الساحة السياسية قويا موحدا وهذا مطلب العراق وكل العراقيين وبكتلة انتخابية ذات خطاب وبرنامج سياسي وطني ديمقراطي شامل واضح النهج والاسلوب واليات العمل وعلى اساس الاتفاق على الحد الادنى من المشتركات الوطنية على أقل تقدير لمواجهة التحدي الذي تشكله التكتلات الآخرى التي غيرت لباسها الديني المذهبي والقومي بلباس آخر ذي لون وطني مطلي بالديمقراطية التوافقية، بعد ان اخفقت في الايفاء بوعودها التي قطعتها لناخبيها وفشلت في ادارة شؤون البلاد فشلا ذريعا في كل المجالات خلال السنوات الست الماضية وزرعت بسبب سياساتها غير الوطنية على ارض الوطن الخراب والدمار بكل اشكالها والوانها، واشاعت بين صفوف جماهير الشعب الضغائن والاحقاد الطائفية والقومية والفقر والعوز والجوع والمرض والبطالة وسوء الخدمات المختلفة والرعاية الاجتماعية وغياب الامن والامان، ولكن يظهر ان الامراض التي تعاني منها الاحزاب الاخرى التي فشلت في ادارة الدولة يعاني منها احزاب التيار الوطني الديمقراطي بكل فصائله "الوطني، الديمقراطي، الليبرالي، اليساري" بسبب شهوة السلطة واغراءاتها التي يسيل لها اللعاب، وتفضيل وتقديم المصالح الحزبية والشخصية على المصالح الشعبية والوطنية لبعض قيادات هذا التيار، لذلك نقول لهؤلاء البعض من القيادات التاريخية لاحزاب وقوى هذا التيار بصراحة مطلقة انها سوف تتحمل كامل المسؤولية التاريخية عن ما حصل ويحصل الان وفي المستقبل من الاخفاقات والتداعيات في خراب ودمار البلاد وهدر امواله وفي كل ما يحصل في اي شأن من شؤون البلاد، وذلك لعدم تمكنها من الوصول الى سدة حكم البلاد من خلال الانتخابات وتشكيل الاكثرية النيابية في مجلس النواب بسبب انانيتها الفردية التي جعلت هذا التيار مفككا ومنقسما على نفسه لايجمعه جامع. عسى ان تصحو قيادات هذا التيار من سباتها وتتجاوز انانيتها ومصالحها الشخصية يوما قبل فوات الاوان لكي لايصبح مثلهم مثل اهل الكهف ولكي لايفوتهم قطار التاريخ ويؤخرهم اللحاق بمسيرة العراق ويصبح ذكرهم في التاريخ في خبر كان.

قراءات

انتماؤنا الوطني فوق كل شيء

البير شيت نوح

بلاد الرافدين ارض ما بين النهرين او العراق شهدت اولى الحضارات البشرية يشهد على ذلك الكم الهائل من الاثار المكتشفة والاثار الشاخصة الى يومنا هذا، فلازال اسد بابل يزأر ممسكا" بفريسته، والثيران المجنحة تواصل حراسة مدنها ولم تتعب او تتكاسل في مهمتها، ومعابد اور والزقورات والجنائن المعلقة وغيرها الكثير تواصل حكاية قصة الحضارة للاجيال البشرية جمعاء، حيث توضع الكنوز العراقية في واجهات ارقى المتاحف العالمية وليس بخاف ما حدث للمتحف العراقي بعد احداث ٢٠٠٣ من سلب ونهب الادلالة على القيمة النفيسة لتلك الاثار .

ان بناة تلك الحضارة كانوا حتما من ابناء وادي الرافدين ولم يأت ذلك الا من تفانيهم وحبهم لوطنهم وكانوا السباقين لاعطاء الدروس في البناء والتشييد حيث ظهرت المدن الكبيرة بكل ما تحمل من اسباب التقدم الاخرى على كافة الصعد، وسنت القوانين التي نظمت تلك المجتمعات واخترعت العجلة التي ساهمت في بناء جيوش منظمة لتلك الدويلات التي سرعان ما اصبحت دولا قوية، وامتد نفوذ البعض منها الى مناطق شاسعة شرقا وغربا وهكذا ظهرت الدولة السومرية جنوب العراق ثم البابلية بمراحلها المختلفة وسط العراق والدولة الاشورية في شمال العراق وما امتد لها من نفوذ كبير، وكان لكل منها مرحلة زمنية مختلفة وهذه الحضارات التي سادت يوما ما الا انها ضعفت واضمحلت رويدا رويدا بتأثير عوامل كثيرة وانحسرت في حدود ضيقة ويبقى منها حضارتها الشاخصة وما تركته من اثار تدل على مكانتها السابقة، ان احفاد اولئك البناة الاوائل لازالوا يعيشون في هذا الوطن الغالي بنفس تلك الهمة والاخلاص لهذه التربة العزيزة وقد زاد على ذلك بعد تذوقهم الايمان المسيحي في القرون الاولى ومنذ ذلك التاريخ وهم يساهمون بجد وفاعلية واخلاص في خدمة هذه البلاد، وكان دائما يشار اليهم بالبنان في مواقع عملهم او ممارسة مهنهم او الخدمات التي يقدمونها عن طيب خاطر وبكفاءة ممتازة. وهكذا كسب هذا المكون الذي اتفق على تسميته بالمكون المسيحي " الكلداني السرياني الاشوري" ثقة الجميع وعوملوا بالاحسان والود وحفظت حقوقهم كاملة في ظل الدولة الاسلامية في عهد الخلفاء الراشدين وكذلك الدول التي اتت بعد ذلك وساهم هذا المكون على مر العصور برفد الدولة بالامكانات والقابليات في شتى الميادين، وكانوا موضع ثقة الجميع دائما، فبرز منهم المترجمون الثقاة والاطباء واصحاب العقول النيرة والاساتذة الكبار والتجار واصحاب المهن، وكان همهم الوحيد هو خدمة وطنهم بالصورة المثلى، وهكذا اصبح بامكاننا ان نفخر بأن انتماؤنا الوطني هو فوق كل الانتماءات الاخرى وليس لدينا غير خيار الوطن والمواطنة مهما تعرضنا للمصاعب والمحن، واننا نراهن على ابناء الوطن جميعا الخيرين الذين تعايش اجدادنا مع اجدادهم بود ومحبة ، واننا سنواصل العمل لخدمة وطننا ونحافظ على انتمائنا الوطني دائما وابدا فوق كل شي.

البرلمان القادم ماله وما عليه

زيا مرقس

من يتابع السياسيين في الشارع العراقي في الآونة الاخيرة لن يلاحظ اكثر من حدث واحد الا وهو التحالفات والائتلافات التي تجري بين مختلف القوى العراقية الكبيرة منها قبل الصغيرة. واصبحت هذه الانتخابات والتحالفات شغل سياسيينا الشاغل وكأنه لا عمل لهم سواها. في حين ان المواطن العراقي هو خارج الحسابات الان، ولكن باقتراب موعد الانتخابات عندها سيصبح للمواطن قيمة واهمية في نظر هؤلاء الساسة، ووقتها ايضا ستنهال الوعود وكلمات الورود والخطابات الرنانة على مسامعنا لتحقيق امالنا وطموحاتنا. ولكن اعتقد ان هذه الدعايات التي تسبق الانتخابات قد اصبحت قديمة بعض الشئ على الرغم من حداثة التجربة الديمقراطية والانتخابات عندنا. لان المواطن العراقي قد سئم من الوعود والخطابات التي لا ترفع من مستوى معيشته ولا تشبع جوعه ولا تغطي برده سيما واننا مقبلون على ابواب الشتاء وننتظر بفارغ الصبر السيارة الموزعة للمشتقات النفطية لتعطينا برميلا واحد طول فصل الشتاء ونحن في بلد عائم فوق بحر من النفط.

ان البرلمان القادم سيكون امام تحديات جمة وصعوبات اكبر بكثير من البرلمان الحالي، اذ يجب على البرلمان القادم ان يضع حقوق الفرد العراقي نصب عينيه وان يولي للشعب اهمية اكبر من حيث رفع مستوى المعيشة والتقليل من رواتب النواب لتحقيق مشاريع تخدم كل افراد الشعب وليس قلة قليلة اختارها المواطن لتخدمه لا لكي تتسيد عليه.

ان لم يلبَّ البرلمان القادم طموحات وامال المواطن العراقي فأعتقد انه ستكون للمواطن الكلمة الفاصلة في الانتخابات التي سوف تجري بعد الانتخابات القادمة، لانه وقتها سيكون المواطن قد استوعب الدرس جيدا وسيكون واعيا لانتخاب من يمثله ويلبي طموحاته في مستقبل افضل زاهر له ولابنائه.

صلاح زينل

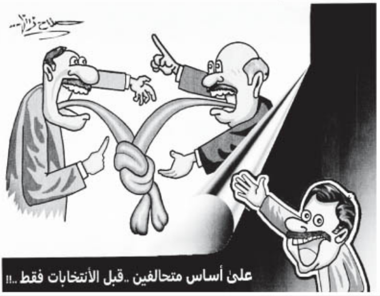
صلاح زينل
علىٰ أساس متحالفين ..قبل الأنتخابات فقط ..!!

هدر الوقت وتبديد المال العام والمنعطف الحرج

حميد الموسوي

في الوقت الذي تتطلع فيه الجماهير العراقية المرهوقة الى نهاية ما تبقى من عمر البرلمان والحكومة وبدء الانتخابات التي ربما تأتي بشخصيات اكثر تجربة واقدر اداء واكفأ قيادة في اخراج العراق من محنته وازماته المتلاحقة وانقاذ شعبه من اوضاعه المتردية امنيا وصحيا واقتصاديا ومعيشيا وخدميا ساهمت في خلقها وتجذيرها الحكومات الظالمة التي تعاقبت على حكم العراق منذ تأسيسه وعجزت عن معالجتها حكومات التغيير الديمقراطي التي اعقبت سقوط السلطة الدكتاتورية منذ ستة اعوام ولاسباب متعددة -خارجية وداخلية- تأتي في مقدمتها تدخلات دول المحيط الاقليمي وخلافات السياسيين قادة الحركات والاحزاب التي شاركت في اسقاط تلك السلطة الظالمة، في هذا الوقت وعلى مشارف فترة الستين يوما القانونية المخصصة للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات بطرح قانون الانتخابات الجديد للتصويت ليدخل في دائرة التجاذبات والمعوقات المقصودة، وتخضع فقراته لانتقائية المنافع الفئوية والمكاسب الحزبية الضيقة.

وما ان يخرج من هذه الدائرة العويصة بقدرة قادر وبعد مخاض عسير وعمليات قيصرية فتتنفس الجماهير المحبوسة الانفاس الصعداء خاصة وهو يحمل بعضا من ايجابيات تتطلع لها عيون متعبة وتترقبها افئدة حائرة مثل آلية الانتخاب حسب نظام القائمة المفتوحة وتخصيص مقاعد للمكونات العراقية الاصيلة والتي غبنت في الدورات الانتخابية البرلمانية ومجالس المحافظات السابقة على انه لم يخل من سلبيات واضحة اخطرها اجراء الانتخابات حسب آلية الدوائر المتعددة والتي ستلحق الضرر بعدد من الاحزاب التي لم تنتظم بائتلافات كبيرة، ما ان يخرج من كابينة الانعاش هذه بماله وما عليه ونظن انها فرجت حتى يصطدم بعقبة كأداء ليس في الحسبان: اعتراض مفاجئ على فقرات من القانون الانتخابي!.

اعتراض في اخر ثانية من الوقت المضاف وكأن الامر محسوب بدقة ليفضي الى نتيجة واحدة ... نقض القانون الانتخابي وتاجيل الانتخابات.

الاعتراض هذه المرة على النسبة المخصصة لعراقيي الخارج من مهجرين ومهاجرين ومغتربين. ومن الامور التي تسجل على هذا الاعتراض:

1- ان عراقيي الخارج ليسوا اقلية او مكونا منفصلا بل هم خليط متجانس من جميع القوميات والاطياف والاديان التي تؤلف الشعب العراقي ولذا فهم يمارسون حقهم شأنهم شأن عراقيي الداخل بنفس الضوابط.

2- جميع عراقيي المهجر مسجلين في سجلات وزارة التجارة 'نظام البطاقة التموينية' والذي اعتمد كأساس في تحديد نفوس العراق بشكل عام وعدد نفوس كل محافظة وما تستحقه من مقاعد برلمانية حسب النسب المتفق عليها، وتخصيص نسبة مقاعد ما يعني تكرار العدد ومضاعفته في مقاعد البرلمان.

3- المهجرون في الداخل يشكلون اعدادا مقاربة لمهجري الخارج ولم يتطرق الاعتراض لحقهم والمفروض ان تسن لهم ولعراقيي الخارج فقرة خاصة في قانون الانتخابات وهي التصويت لمرشحي محافظاتهم الاصلية.

4- لماذا تأخر الاعتراض بكل ما فيه وما عليه ولم يقدم او يناقش خلال فترة اعداد القانون واثناء مناقشات التصويت عليه وقبل اقراره والتي استمرت قرابة شهرين.

هذا النقض اعيد الى البرلمان لينقض بفقرات قانونية جديدة ويعاد الى مجلس الرئاسة. وبين نقض ونقض واعادة ورد فترة استغرقت ثلاثة اسابيع ما يعني ان الانتخابات ستؤجل اكثر من ستين يوما على اقرب التقديرات.

الغريب في الامر ان هذه العوائق من تباطؤ وتلكؤ وتسويف وتأخير وتذكر بعد فوات الاوان، ولو.. ولولا.. ويفترض.. وكان الاولى والاجدر... وجدية في الوقت بدل الضائع...

كل هذه المفردات تتكرر -ميدانيا ونظريا- مع كل مشروع وقرار. والاغرب ان جميع المسؤولين يتحدثون عن:

حساسية المرحلة، والمنعطف الحرج الذي تمر به العملية السياسية والمخاطر المحدقة بالعراق، ومعاناة شعبه الصابر وحاجته الى الامن والامان والاستقرار والعيش الكريم وافتقاره الى ابسط مقومات الحياة.

ان ضياع الوقت وهدره لايقل خطورة وضرراً من هدر المال العام وتبديده في مشاريع وهمية وفساد مالي واداري.

وان الاسراف في الخلافات والسجالات والانشغال بالمصالح الفئوية يقوض العملية السياسية ويحرفها عن مسارها الديمقراطي ويحقق اهداف اعداء العراق ويقدم لهم خدمة مجانية.